

تعقبات الإمام ابن رشيد السبتي على الإمام ابن الصلاح الشهرزوري في مصطلح الحديث
- دراسة نماذج -

Imam Ibn Rushaid al-Sabti's Comments on Imam Ibn al-Salah al-Shahrazuri in Mustalah Al-Hadith - A Study of Examples

العياشي بن الديب^{1*}، خليفة العربي رزيق²

¹ جامعة وهران 1 (الجزائر)، bendib.layachi@univ-oran1.dz

² جامعة وهران 1 (الجزائر)، elarbirezig.khelifa@univ-oran1.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/09 تاريخ القبول: 2025/04/18 تاريخ النشر: 2025/05/15

ملخص: يعتبر كتاب أبي عمرو ابن الصلاح الموسوم بمعرفة أنواع علم الحديث، والمشهور بمقدمة ابن الصلاح مرجعا هاما لكل من جاء بعده من علماء الحديث، فقد اعتنوا به عناية فائقة شرحا ونظما واختصارا، استدراكا وتعقبا وانتصارا، ويعتبر الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد أحد العلماء المتعقبين لابن الصلاح في بعض اختياراته الاصطلاحية في كتابه المقدمة، ولهذا وقع اختياري على دراسة نماذج من هذه التعقبات دراسة تحليلية نقدية، وقد قسمت البحث إلى مطلبين، أما المطلب الأول فخصصته لترجمة مختصرة لكل من الإمامين ابن الصلاح وابن رشيد، وأما المطلب الثاني فعدته لدراسة نماذج من هذه التعقبات، الأول: في تعريف الخطابي للحسن، والثاني: في سكوت أبي داود عن الحديث، والثالث: في الفرق بين الإرسال والتدليس، ثم ختمت البحث بأهم النتائج المتوصل إليها.

كلمات مفتاحية: ابن الصلاح، ابن رشيد، تعقبات، مصطلح الحديث.

Abstract: Ibn al-Salah's book, entitled " maarifatu Ouloum Al-Hadith" is considered an important reference for all hadith scholars who came after him. They paid great attention to it, explaining, composing it as poetry, and summarizing it, as well as correcting, and supporting it.

Al-Hafiz ibn Rushaid is considered one of the scholars who commented Ibn al-Salah in some of his choices in his book "Al-Muqadimah."

Therefore, I chose to study examples of these comments through an analytical and critical study.

I divided the study into two sections. The first section was devoted to brief biographies of both Imams. The second section was devoted to studying examples of these comments. The first section was devoted to al-Khattabi's definition of "Al-Hadith Al-hassan" the second section was devoted to Abu Dawud's reticence on hadith, and the third section was devoted to studying

difference between Al Irsal and Tadliss. Then concluded the research with the most important findings.

Keywords: Ibn al-Salah; Ibn Rushaid; comments; mustalah al hadith.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر علم مصطلح الحديث من أشرف العلوم، وذلك لتعلقه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يخفى ما لهذا العلم من أهمية بالغة، إذ به يُميّز بين الحديث المقبول والمردود، لذا اشتدت عناية العلماء به قديماً وحديثاً، فكثر فيه التصنيف والتأليف، ومن أهم هذه المؤلفات كتاب "معركة أنواع علم الحديث" للإمام، الحافظ الفقيه، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الشهير بابن الصلاح، فقد اعتنى بتصانيف الخطيب المتنوعة، فجمع في كتابه ما تفرق فيها، وضم إليها نكتاً بديعة، وفوائد فريدة، فعكف عليه من جاء بعده من العلماء، شرحاً واختصاراً، وتنكيلاً وتعقيباً، وكان الحافظ أبو عبد الله، محمد بن عمر ابن رشيد الفهري، السبتي، ممن تعقب ابن الصلاح في عدة مسائل متعلقة بمصطلح الحديث، والحافظ ابن رشيد لم يؤلف كتاباً يجمع فيه مسائل مصطلح الحديث، ولا كتاباً خاصاً يتعقب فيه ابن الصلاح، وإنما جاءت هذه التعقبات متفرقة في بعض كتبه، كالسنن الأبين وغيره، أو نقلها عنه بعض علماء عصره، فاخترت أن يكون بحثي لدراسة نماذج من هذه التعقبات، وجعلتها بعنوان: **تعقبات الحافظ أبي عبد الله ابن رشيد على الإمام أبي عمرو ابن الصلاح -دراسة نماذج.**

إشكالية البحث: البحث جاء للإجابة عن الإشكالية الآتية: هل وُفق الحافظ ابن رشيد في تعقباته على ابن الصلاح؟، ما هو أثر هذه التعقبات على من جاء بعد ابن رشيد من العلماء؟

حدود البحث ومجال الدراسة: بعد استقراء لكتابي ابن رشيد (السنن الأبين والمورد الأمعن) و (ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة)، واستقراء عدد كبير من كتب مصطلح الحديث وغيره وقفت على خمس تعقبات كالاتي: الأول: خاص بتعريف الخطابي للحسن، والثاني: في سكوت أبي داود عن الحديث، والثالث: في الفرق بين الإرسال والتدليس، والرابع: في التمثيل لزيادة الثقة، والخامس: في إفادة أحاديث الصحيحين العلم والقطع بصحتها.

وقد اقتضت الدراسة على الثلاثة الأول: تعريف الخطابي للحسن، وسكوت أبي داود عن الحديث، والفرق بين الإرسال والتدليس، ذلك أن ابن رشيد لم يسبق إليها في حدود علمي فهو يعتبر أول من تعقب ابن الصلاح في هذه القضايا العلمية.

أما التعقبات الأخيرة، فقد سبقه النووي في ذلك، حيث تعقب ابن الصلاح في التمثيل لزيادة الثقة في التقريب والتيسير¹، وتعقبه في إفادة أحاديث الصحيحين للعلم والقطع بصحتها في شرحه لصحيح مسلم².

خطة البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت البحث إلى مقدمة، ومطلبين، وخاتمة، أما المقدمة فقد اشتملت على توطئة، وإشكالية البحث، والمنهج المتبع، وخطة البحث، وأما المطلب الأول فخصّصته لترجمة موجزة للإمامين ابن الصلاح وابن رشيد، وأما المطلب الثاني فعقدته لدراسة تعقبات ابن رشيد على ابن الصلاح، ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة سابقة تتبعت تعقبات ابن رشيد على ابن الصلاح فيما اطلعت عليه.

منهج البحث: اعتمدت في هذه الدراسة المنهج التحليلي، والمنهج النقدي.

2. ترجمة موجزة للإمامين ابن الصلاح وابن رشيد

سأتناول في هذا المطلب ترجمة موجزة لكل من الإمامين ابن الصلاح والإمام ابن رشيد ترجمة تتناسب مع المقام، فأذكر الاسم والنسب والكنية، والمولد والنشأة، وأهم الشيوخ والتلاميذ، وبعض المؤلفات ثم الوفاة.

1.2 ترجمة الإمام ابن الصلاح

اسمه ونسبه وكنيته³: هو الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، تقي الدين، عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي، الشهرزوري، الموصل، الشافعي، أبو عمرو، صاحب كتاب معرفة أنواع علم الحديث، والمشهور بابن الصلاح.

مولده ونشأته: ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة، بشرخان⁴، أخذ الفقه أولاً عن والده الصلاح، وكان من أجل مشايخ الأكراد الذين يشار إليهم، ثم انتقل مع والده إلى الموصل واشتغل بها مدة، ثم تولى

¹ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ص43.

² المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (20/1).

³ الذهبي، سير أعلام النبلاء، (140/23).

الإعادة عند الشيخ أبي حامد ابن يونس بالموصل، ثم رحل إلى خراسان وأقام بها زماناً، وحصل بها علم الحديث، ثم رجع إلى الشام، وتولى التدريس بالمدرسة الناصرية بالقدس الشريف، المنسوبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب، وأقام بها مدة، واشتغل الناس عليه وانتفعوا به، ثم انتقل إلى دمشق، وتولى تدريس المدرسة الرواحية التي بناها الزكي أبو القاسم هبة الله ابن رواحة الحموي، ولما أنشأ الملك الأشرف ابن عبد الملك دار الحديث بدمشق، فوَّضَ تدريسها إليه، كما أنه تولى تدريس مدرسة ست الشام زمرد خاتون بنت أيوب، وكان ابن الصلاح يقوم بوظائف الجهات الثلاث، من غير إخلال بشيء منها، وكان من العلم والدين على قدم عظيم، ولم يزل أمره جارياً على السداد والصلاح، والاجتهاد والنفع إلى أن توفي رحمه الله⁵.

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه⁶: من أهم شيوخ ابن الصلاح: والده، صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان، الكردي، الشهرزوري، الشافعي، (618هـ)، وابن قدامة، موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، الحنبلي، صاحب المغني، (620هـ)، وابن السمين، أبو جعفر، عبيد الله بن أحمد بن علي، البغدادي، الحنبلي، نزيل الموصل، (588هـ)، وابن سكيئة، أبو أحمد عبد الوهاب ابن الشيخ الأمين أبي منصور، البغدادي، الشافعي، (ت 607هـ)، وغيرهم⁷.

تلاميذه⁸: من أهم تلاميذه: شمس الدين، عبد الرحمن بن نوح بن محمد، المقدسي، (654هـ)، وتقي الدين، القاضي أبو عبد الله، محمد بن الحسين بن رزين العامري، الحموي، (680هـ)، وجمال الدين، عبد الله بن يحيى بن أبي بكر بن حيون الغساني، أبو محمد الجزائري، نزيل دمشق، (682هـ)، وشمس الدين، محمد بن عربشاه بن أبي بكر بن أبي نصر، أبو عبد الله الهمداني ثم الدمشقي، (677هـ)، وغيرهم⁹.

⁴ شرحان: بالفتح، والراء، والخاء المعجمة، وبعد الألف نون، قرية من أعمال إربل يقرب شَهْرُزُور. ينظر: شهاب الدين ابن إبراهيم العمري، ذيل لب الباب في تحرير الأنساب، ص 162.

⁵ ابن خلكان، وفيات الأعيان، (244/3)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (384/7).

⁶ سير أعلام النبلاء، (140/23).

⁷ ينظر للتوسع في معرفة شيوخه: عبد اللطيف الهيثم وماهر الفحل، مقدمة تحقيق مقدمة ابن الصلاح، ص 16 وما بعدها.

⁸ سير أعلام النبلاء، (141/23).

⁹ ينظر للتوسع في معرفة تلاميذه: عبد اللطيف الهيثم وماهر الفحل، مقدمة تحقيق مقدمة ابن الصلاح، ص 21 وما بعدها.

مؤلفاته ووفاته:

مؤلفاته¹⁰: من أهم مؤلفات ابن الصلاح:

معرفة أنواع علم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، (مطبوع)¹¹.

شرح مشكل الوسيط في فقه الشافعية للإمام الغزالي، (مطبوع)¹².

صلة الناسك في صفة المناسك، (مطبوع)¹³.

طبقات الفقهاء الشافعية، (مطبوع)¹⁴، وغيرها من المؤلفات¹⁵.

وفاته¹⁶: بعد حياة مليئة بالعلم قضاها الإمام ابن الصلاح في الجد والاجتهاد، توفي رحمه الله يوم الأربعاء

وقت الصبح، وصلي عليه بعد الظهر، وهو الخامس والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين

وستمائة بدمشق، ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر.

2.2 ترجمة الإمام ابن رشيد

اسمه ونسبه وكنيته: هو الإمام، الحافظ، محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد

بن مسعود ابن حسن بن محمد بن محمد بن رشيد، أبو عبد الله الفهري، السبتي¹⁷.

مولده ونشأته¹⁸: ولد في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وستمائة، أخذ العربية عن أبي الحسين بن أبي

الربيع، وسمع من أبي محمد بن هارون وغيره فأكثر، واحتفل بالأدبيات في صباه حتى برع في ذلك، ثم

انتقل إلى فاس فأقام بها زماناً، وطلب الحديث فمهر فيه، وتفقه وأقرأ وأخذ الأصلين عن ابن زيتون

وغيره، وحج سنة خمس وثمانين وستمائة، وجاور ودخل مصر، والشام فسمع من العز الحارثي، وغازي

الحلاوي، والقطب القسطلاني، والفخر ابن البخاري، وابن طرخان الاسكندراني، ولقي ابن دقيق العيد

¹⁰ خير الدين الزركلي، الإعلام، (208/4).

¹¹ طبع بدار الكتب العلمية، تحقيق: عبد اللطيف الهيثم وماهر الفحل.

¹² طبع بدار كنوز إشبيلية، تحقيق: عبد المنعم خليفة أحمد بلال.

¹³ طبع بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الكريم بن صنيان العمري.

¹⁴ طبع بدار البشائر الإسلامية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب.

¹⁵ للمزيد من معرفة مؤلفاته، ينظر: عبد اللطيف الهيثم وماهر الفحل، مقدمة تحقيق مقدمة ابن الصلاح، ص 25 وما بعدها.

¹⁶ ابن خلكان، وفيات الأعيان، (244/3).

¹⁷ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، (369/5).

¹⁸ الدرر الكامنة، (369/5).

واستفاد منه كثيرا. واشتغل بالإمامة والخطابة بغرناطة بعناية الوزير ابن الحكيم، وصنف الرحلة المشرقية في ستة أجزاء، وغيرها من المؤلفات.

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه¹⁹: من أهم شيوخه: ابن دقيق العيد، تاج الدين أحمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القوصي، (ت702)، وابن طرخان، شرف الدين محمد بن عبد الخالق، أبو عبد الله الأموي، الإسكندراني، (687هـ)، وفخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو الحسن، المقدسي، الحنبلي، (690هـ)، وأبو محمد الطائي، عبد الله بن محمد بن هارون، القرطبي، المالكي، (702هـ)، وغيرهم²⁰.

تلاميذه²¹: من أهم تلاميذه: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الملك القشتالي، قاضي الجماعة بفاس، (779هـ)، وابن خميس الأنصاري، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، (750هـ)، وابن شقرال اللخمي، محمد بن أحمد بن فتوح، (729هـ)، وابن جزئي الغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، (741هـ)، وغيرهم²².

مؤلفاته ووفاته:

مؤلفاته: من مؤلفات ابن رشيد:

- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، (مطبوع)²³.
- ملء العيبة بما جُمع بطول العيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، (مطبوع)²⁴.
- إفادة النصيح بالتعريف بإسناد الجامع الصحيح، (مطبوع)²⁵.
- ترجمان التراجم (على أبواب البخاري)، (مطبوع)²⁶، وغيرها من المؤلفات²⁷.

19 الدرر الكامنة، (369/5).

20 للاستزادة في معرفة شيوخه ينظر: رحلة ابن رشيد السبتي، دراسة وتحليل أحمد حدادي، ص 261 وما بعدها.

21 أحمد حدادي، رحلة ابن رشيد السبتي أبي عبد الله محمد بن عمر، دراسة وتحليل، ص 185، 186.

22 للاستزادة في معرفة تلاميذه ينظر: أحمد حدادي رحلة ابن رشيد السبتي، دراسة وتحليل، (ص 177 وما بعدها).

23 طبع بمكتبة الغرباء الأثرية، تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي.

24 طبع بدار الغرب الإسلامي، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة.

25 طبع بالدار التونسية للنشر، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة.

26 طبع بدار الكتب العلمية، تحقيق: محمد زين العابدين رستم.

وفاته²⁸: بعد حياة عامرة بالعلم قضاها ابن رشيد في الطلب والعطاء والجهد والاجتهاد توفي رحمه الله في أواخر المحرم سنة واحد وعشرين وسبعمائة بفاس.

3. دراسة نماذج من تعقبات الإمام ابن رشيد على الإمام ابن الصلاح في مصطلح الحديث

هذا المطلب مخصص لدراسة نماذج من تعقبات ابن رشيد على ابن الصلاح وعددها ثلاثة نماذج، والتعقب يأتي في اللغة على عدة معاني، والمراد به هنا ما يأتي بمعنى التبع والتدبر والنظر، يقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته²⁹، والمراد بالتعقب في هذه الدراسة: هو تتبع العالم لكلام غيره وتدبره، بقصد تصحيح ما يظهر له من الخطأ، وسد ما يبدو له من الخلل.

1.3 النموذج الأول: تعريف الخطابي للحسن

نقل ابن الصلاح في كتابه المقدمة تعريف الخطابي للحديث الحسن وجاء في هذا التعريف: "الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله"³⁰.

التعقب: تعقبه ابن رشيد في هذا النقل عن الإمام الخطابي، وذلك في عبارة (واشتهر رجاله)، فقال فيما نقله عنه ابن سيد الناس أبو الفتح اليعمري: "أنه رآه عن الخطابي، بخط أبي علي الغساني، وقال: وأنا به جِدُّ بصير -يعني بخط الغساني-: ... واستقر حاله"³¹، يعني "استقر" بالسين بعدها قاف من الاستقرار بدل "اشتهر" بالشين بعدها هاء من الاشتهار، و"حاله" بالحاء وليس فيه راء في أوله بدل "رجال" بالجيم وراء في أوله.

قال الحافظ العراقي: "واستقر حاله أي بالسين المهملة وبالقاف وبالحاء المهملة دون راء في أوله"³².

مناقشة التعقب: ما نقله ابن رشيد من خط أبي علي الجبائي وتعقب به ابن الصلاح في نقله لتعريف أبي سليمان الخطابي للحسن، قد ردّه جماعة من أهل العلم ولم يوافقوه على ذلك، ورجحوا ما نقله ابن الصلاح، فمن ذلك نجد الإمام أبو عبد الله بدر الدين الزركشي يرجح رواية ابن الصلاح على ما نقله ابن رشيد، قال الزركشي في نكته على ابن الصلاح: "ما ذكره من الاشتهار خلاف الموجود بخط

²⁷ للاستزادة في معرفة مؤلفاته ينظر: أحمد حدادي، رحلة ابن رشيد السبتي، دراسة وتحليل، ص 201 وما بعدها.

²⁸ الدرر الكامنة، (370/5).

²⁹ الزبيدي، تاج العروس، (410/3).

³⁰ ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص 30.

³¹ ابن سيد الناس، النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، (267/1).

³² العراقي، التقييد والإيضاح، ص 43.

الجياي، قد نقل أبو عبد الله ابن رشيد فيما وجد بخط الجياي (واستقر حاله) بمعان من الاستقرار وتحت الحاء علامة الإهمال لكن المناقشة في مثل هذا قريبة ورواية ابن الصلاح أوضح³³، والاشتباه بين استقرار واشتهر مظنة التصحيف وكذلك بين حاله ورجاله، ولكن معنى عبارة ابن الصلاح أظهر في المعنى من عبارة الجياي، والله أعلم، وأما برهان الدين الأبناسي³⁴، فكأنه استنكر عبارة أبي علي الجياي فلم يعتبرها شيئاً، لأن المعروف عن أبي سليمان الخطابي ما نقله ابن الصلاح، فقال معترضاً على ابن رشيد: "قوله واشتهر رجاله: هو المعروف، ولا عبرة بما وجد بخط أبي علي الجياي ما عرف مخرجه واستقر حاله"³⁵، كما أننا نجد الحافظ العراقي يرد اعتراض ابن رشيد ويقول ما نقله ابن الصلاح بأنه هو الموجود في النسخ الصحيحة المسموعة لكتاب معالم السنن لأبي سليمان الخطابي، قال العراقي: "وما اعترض به ابن رشيد مردود، فإن الخطابي قد قال ذلك في خطبة كتابه معالم السنن وهو في النسخ الصحيحة المعتمدة المسموعة كما ذكره المصنف واشتهر رجاله، وليس لقوله واستقر حاله كبير معنى والله أعلم"³⁶، فالذي يظهر رجحان ما نقله ابن الصلاح، لأن عبارته واضحة المعنى وهي الموجودة في النسخ الصحيحة المسموعة لكتاب معالم السنن، بخلاف ما وجد بخط الجياي فإن عبارته فيها بعض الغموض مع مخالفتها لما هو موجود في النسخ المعتمدة، والله أعلم.

2.3. الأنموذج الثاني: سكوت أبي داود عن الحديث

نقل ابن الصلاح عن أبي داود السجستاني صاحب السنن أنه قال عن كتابه السنن: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه"، وقال أيضاً: "ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"، قال ابن الصلاح: "فعلى هذا ما وجدناه في كتابه المذكوراً مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود"³⁷.

³³ الزركشي بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (304/1).

³⁴ هو إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان أبو إسحاق وأبو محمد الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، الفقيه، (725هـ - 802هـ).

السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (172/1).

³⁵ الأبناسي برهان الدين، الشذا الفياح، (108/1).

³⁶ التقييد والإيضاح، ص44.

³⁷ معرفة أنواع علوم الحديث، ص36.

التعقب: قال ابن رشيد متعقبا ابن الصلاح فيما نقله عنه أبو الفتح اليعمري الشهير بابن سيد الناس: " ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف، ولا نص عليه غيره بصحة، أن الحديث عند أبي داود حسن؛ إذ قد يكون عنده صحيحا، وإن لم يكن عند غيره كذلك" ³⁸.

مقتضى كلام ابن رشيد أن أبا داود قد يخرج أحاديث ينفرد بتصحيحها، لأن ابن الصلاح اشترط أن لا يكون الحديث مخرج في أحد الصحيحين، وأن لا يكون قد نص على صحته أحد ممن يفرق بين الصحيح والحسن فهو حسن عند أبي داود، وابن رشيد يقول: قد يكون الحديث صحيحا عند أبي داود، وإن لم يكن كذلك عند غيره، وهذا يحتاج إلى بحث واستقراء لجميع أحاديث سنن أبي داود واستقراء ما نص العلماء على تصحيحه منها.

مناقشة التعقب: وقد استحسّن أبو الفتح اليعمري المعروف بابن سيد الناس تعقب ابن رشيد هذا فقال: "وهذا تعقب حسن" ³⁹.

وتعقبه برهان الدين الأبناسي بقوله: "واستحسن هذا الاعتراض أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي وليس بصحيح، لأن رتبة الصحيح أعلى من الحسن فليس لنا أن نقدم على التصحيح إلا بمسند" ⁴⁰.

لكن ابن الصلاح حكم على هذه الأحاديث بالحسن عند أبي داود، لأنه أخرج منها ما في الصحيحين، وما نص على تصحيحه من يميز بين الصحيح والحسن، فالتعبير عليها بالأدنى وهو الحسن أولى من التعبير عليها بالأعلى وهو الصحة في هذه الحالة، قال ابن الملقن: " وإنما اقتصر الشيخ على كونه حسنا عنده لأنه المحقق، فلا يرد عليه اعتراض ابن رشيد بالصحة" ⁴¹، ولعل مراد ابن الملقن أن ابن الصلاح قال هذا بعد تحقيق واستقراء لسنن أبي داود، فلا يعترض عليه بمجرد الاحتمال، إذ لا بد من إقامة الدليل لرد كلام ابن الصلاح، والله أعلم.

وقد أجاب العراقي عن اعتراض ابن رشيد هذا: بأن ابن الصلاح ذكر لنا ما نعرف به الحديث عند أبي داود، فلاحتياط أن لا نحكم عليه بالصحة، وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود، لأن عبارة (فهو صالح) أي: صالح للاحتجاج به، وهو يشمل الصحيح والحسن معا، ثم قال العراقي: "فإن كان أبو داود

³⁸ النفح الشذي، (218/1).

³⁹ النفح الشذي، ص (223/5).

⁴⁰ الشذا الفياح، (116/1).

⁴¹ ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، (98/1).

يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فلاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح، وإن كان رأيهم كالمقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح، والاحتياط أن يقال فهو صالح كما عبر أبو داود به، والله أعلم⁴².

والذي يظهر أن أبا داود يرى أن الحسن مرتبة بين الصحيح والضعيف، لأنه قال: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه"، وما يشبه الصحيح لا ينحط إلى درجة الضعف، وما يقاربه لم يصل إلى درجة الصحيح، فهذين الوصفين درجة بين الصحة والضعف، وابن الصلاح يقصد ما سكت عنه أبو داود، بشرط أن لا يكون هذا الحديث في أحد من الصحيحين، ولا وجدنا أحد من الأئمة ممن يفرق بين الصحيح والحسن قد نص على صحته، فهذا الحديث نقول عنه أنه حسن عند أبي داود، وذكر هذا الشرط الأخير - ولم ينص على صحته أحد ممن يفرق بين الصحيح والحسن - لأنه يوجد من أئمة الحديث من يعد الحسن صحيحاً كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، فكلام ابن الصلاح دقيق لا يعترض عليه إلا بعد دراسة دقيقة لأحاديث سنن أبي داود، والله أعلم.

3.3 الأنموذج الثالث: الفرق بين التدليس والإرسال

هذا الأنموذج اشتمل على تعقبين:

1.3.3 التعقب الأول: رواية المعاصر عمن يلقه بين التدليس والإرسال

اختلف أهل العلم بالحديث في رواية المعاصر عمن لم يسمع منه هل هي تدليس أم إرسال؟. فذهب ابن الصلاح إلى أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بصيغة موهمة للسمع تعتبر من تدليس الإسناد لأنه يحتمل أن يكون بين الراوي والمروي عنه واحد أو أكثر⁴³، فهو يلحق رواية المعاصر عمن لم يلقه بالتدليس.

التعقب: قال ابن رشيد رحمه الله: "وأما المعاصر غير الملاقي إذا أطلق فالظاهر أنه لا يعد مدلساً"⁴⁴، ابن رشيد هنا خالف ابن الصلاح في رواية المعاصر عمن لم يلقه فعدها إرسالاً لا تدليساً، وحجته في ذلك أنه لا يوجد لقاء ولا سماع بين المعاصر ومن روى عنه، بخلاف المدلس فإنه يوجد بينهما لقاء وسماع فروايته عنه ما لم يسمع منه فيها إيهام بسماعه ذلك منه، واحتج كذلك بأن جماعة من الأئمة الأعلام لو

⁴² التقييد والإيضاح، ص 53.

⁴³ معرفة أنواع علم الحديث، ص 73.

⁴⁴ ابن رشيد، السنن الأبين، ص 66.

لم يفهم النقاد من روايتهم القصد بإيهام سماع ما لم يسمعه، لم يحز وصفهم بالتدليس، وإنما يكون وصفهم بالإرسال أولى، كما وصفوا من علموا أنه لا يدلّس إذا أرسل وضرب مثالا بالإمام مالك الذي عبر بلفظ البلاغ فيما لم يسمعه فلم تكن هذه العبارة موهمة بالسماع⁴⁵.

مناقشة التعقب: إلحاق ابن رشيد رحمه الله رواية المعاصر عمن لم يلقه بالمرسل هكذا بإطلاق، يحتمل أنه يقصد به المرسل الذي يكون الانقطاع فيه ظاهراً، وهو رواية الراوي عمن لم يدركه، كرواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو رواية التابعي عن صاحب لم يدركه ونحو ذلك، وهذا احتمال بعيد، لأن هذا النوع من الإرسال ليس فيه معاصرة بين الراوي ومن روى عنه، فبقي احتمال آخر وهو أنه يقصد به المرسل الخفي كما في اصطلاح جماعة من المتأخرين -وهو رواية معاصر لم يلق من حدث عنه- يعني أدركه ولم يلقه، فهذا ليس كما يقول ابن رشيد لما فيه من الإيهام باللقاء والسماع، وخاصة إذا كانت المعاصرة بين الراوي والمروي عنه طويلة، أو كانا في بلد واحد، أو دخل كل واحد منها بلد الآخر، أو دخل أحدهما فقط، أو كان هذا الراوي قد شارك بعض أقرانه من الرواة في بعض الشيوخ، منهم هذا الشيخ الذي روى عنه بصيغة موهمة، وفي هذا من الرواية يقول الإمام ابن عبد البر: "وجملة تلخيص القول في التدليس... فإن دلّس عن غير ثقة، فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلّس عمن لم يسمع منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء، إلى ما ينكرونه، ويذمونه ولا يحمّدونه، وبالله العصمة لا شريك له"⁴⁶، فابن عبد البر يلحق رواية الراوي عمن لم يسمع منه بالتدليس، بل يرى أن هذا الراوي قد جاوز حد التدليس المرخص فيه وهو التدليس عن الثقة، وسوّى بين رواية الراوي عمن لم يسمع منه وبين التدليس عن غير الثقة في القبح والشناعة والذم، لما فيه من الإيهام بالسماع واللقاء، فقال رحمه الله في موضع آخر: "وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه فهو أقبح وأسمج"، أي إذا حدث عمن عاصره ولم يلقه بصيغة موهمة للسماع، كان أشد في القبح من رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، قال السخاوي معلقاً على كلام ابن عبد البر: "فكأنه هنا عنى الخفي لما فيه من إيهام اللقي والسماع معاً، وهناك عنى الجلي لعدم الالتباس فيه"⁴⁷، أي أن ابن عبد البر يقصد هنا

⁴⁵ السنن الأبين، ص 66.

⁴⁶ ابن عبد البر، التمهيد، (217/1).

⁴⁷ السخاوي، فتح المغي، (225/1).

الإرسال الخفي وهناك قصد الإرسال الظاهر-رواية الراوي عن من لم يدركه- فهذا لا يلتبس لظهور انقطاعه والله أعلم.

وقد انتصر الحافظ العراقي لما قرره ابن الصلاح من إلحاق رواية المحدث عن عاصره ولم يلقه بالتدليس، ومن ذلك نجد اعتراضه على الإمامين البزار، وابن القطان بعد أن نقل تعريفهما للتدليس، قال الحافظ العراقي: "... وما ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان كيلا يغتر بهما من وقف عليهما، فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك والله أعلم"⁴⁸، فالحافظ العراقي هنا يرجح ما ذهب إليه ابن الصلاح في تعريف التدليس، وأن رواية المحدث عن عاصره ولم يلقه بصيغة محتملة للسمع تعد تدليسا، وأن هذا الاختيار هو المشهور بين علماء الحديث، ولا يلتفت إلى ما ذكره البزار وابن القطان من التفرقة بين التدليس ورواية الراوي المعاصر عن من لم يلقه.

وممن ذهب إلى القول بالتفرقة بين رواية الراوي عن عاصره ولم يلقه وبين التدليس الحافظ ابن حجر، وسماه مرسلًا خفيًا، واشترط في التدليس اللقاء بين الراوي والمروي عنه، والمراد باللقاء السماع فيما يظهر، وقد نافح عن هذا المذهب كثيرًا، ومن منافحته عن هذا المذهب أنه بعد أن حكى رأي الإمامين البزار وابن القطان في التدليس والارسال، واعتراض الحافظ العراقي عليهما بكلامه السالف الذكر، نجد الحافظ ابن حجر يعترض على شيخه العراقي بقوله: "قلت: لا غرور هنا، بل كلامهما هو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي، وإن كانا مشتركين في الحكم، هذا ما يقتضيه النظر"⁴⁹.

ثم يواصل ابن حجر اعتراضه على شيخه العراقي بقوله: "وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قاله ففيه نظر، فكلام الخطيب في باب التدليس من "الكفاية" يؤيد ما قاله ابن القطان، قال الخطيب: "التدليس متضمن الإرسال لا محالة؛ لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه قط وهو الموهن لأمره، فوجب كون التدليس متضمنًا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه"، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل واذموا من دلس والله أعلم"⁵⁰، لكن قد يعترض على الحافظ ابن حجر بأن الخطيب لم يقصد

⁴⁸ التقييد والايضاح، ص 97، 98.

⁴⁹ ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (615/2).

⁵⁰ النكت على ابن الصلاح، (615/2).

المفارقة بين التدليس ورواية المعاصر عمن لم يلقه، وإنما قصد التفرقة بين التدليس والإرسال الظاهر، لأنه وصفه بعدم إيهام السماع، وعلى هذا إذا سلمنا للحافظ ابن حجر أن مراد الخطيب بالإرسال هنا رواية المعاصر عمن لم يلقه وهذا النوع من الإرسال ليس فيه إيهام بالسماع على قول الخطيب، فلماذا إذن يقيد بها الحافظ ابن حجر بالخفاء؟، فالحافظ قيدها بالخفاء لما فيها من الإيهام بالسماع وهو مخالف لكلام الخطيب من أن الإرسال لا يقتضي إيهام بالسماع فلم يبق لنا إلا أن نحمل كلام الخطيب على التفرقة بين التدليس والمرسل الظاهر -رواية الراوي عمن لم يدركه-، وذلك أن هذا النوع من الإرسال انقطاعه ظاهر لا يخفى، ويؤكد هذا الفهم عبارة صريحة للخطيب نفسه ينص فيها على أن رواية المعاصر عمن لم يلقه تدليس، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: "والمدلس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد"⁵¹.

وكلام الخطيب هذا هو عين ما قرره ابن الصلاح، ورجحه العراقي وهو الذي عليه عمل المتقدمين وهذه بعض أحكامهم في ذلك: فهذا الإمام أبو زكريا يحيى ابن معين يقول عن رواية هشيم عن زاذان: "دلس هشيم عن زاذان أبي منصور ولم يسمع منه"⁵²، والإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل قد ذكر جماعة من الرواة، ممن حدث عنهم سعيد بن أبي عروبة ولم يسمع منهم، ثم قال: "... وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم"⁵³، وقال أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري فيما نقله عنه الترمذي: "ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً من الأعمش وهو يدلس ويروي عنه"⁵⁴، وقال أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي: "روى سعيد بن أبي عروبة عن عبيد الله بن عمر وعن هشام ابن عروة وعن أبي بشر ولم يسمع منهم، إنما دلس عنهم، ولعمري إنما روى عنهم مناكير"⁵⁵، وقال أبو حاتم ابن حبان البستي: "ومنهم المدلس عمن لم يره، كالحجاج بن أرطاة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم"⁵⁶، وقال أبو يعلى الخليلي: "قد روى عن عكرمة جماعة ممن لم يلقوه،

⁵¹ الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 22.

⁵² ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، (380/4).

⁵³ سير أعلام النبلاء، (469/6).

⁵⁴ الترمذي، العلل الكبير، ص 348.

⁵⁵ الفسوي أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (رواية ابن درستويه)، (123/2).

⁵⁶ ابن حبان، كتاب المجروحين، (77/1).

وإنما يدلسون كالحسين بن واقد المروزي وغيره⁵⁷، وقال أبو عبد الله الحاكم: "... والجنس السادس من التدليس قوم رروا، عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعو منهم، إنما قالوا: قال فلان: فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل"⁵⁸.

فهذه الأحكام من علماء متقدمين من أهل هذا الشأن، تؤيد ما قرره الحافظ ابن الصلاح، وانتصر إليه الحافظ العراقي، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن رشيد، ومن معه، والله أعلم.

2.3.3 التعقب الثاني: الفرق بين من عنعن مدلسا ومن عنعن مرسلا

ذهب ابن الصلاح إلى أن الراوي إذا أطلق الرواية - بأي صيغة - عن لقيه وسمع منه، فهي محمولة على الاتصال بشرط البراءة من التدليس، إلا إذا عُلم عدم سماعه لذلك الخبر، وأشار إلى كلام ابن عبد البر⁵⁹، الذي نقل فيه إجماع أهل الحديث على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع ثلاثة شروط وهي: "عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس"⁶⁰، والمقصود بالمجالسة والمشاهدة، اللقاء والسماع⁶¹، ثم نقل ابن الصلاح كلام الصيرفي: "كل من علم له سماع من إنسان، فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من علم له لقاء إنسان، فحدث عنه فحكمه هذا الحكم"⁶²، وهذا الكلام فيه الحمل على السماع مطلقا من غير تقييده باشتراط البراءة من التدليس، فقيده ابن الصلاح بقوله: "وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه"⁶³، فقول الصيرفي هذا ينبغي تقييده بالراوي الذي لم يعرف بالتدليس حتى يحمل على السماع، أما من عرف بالتدليس فالأصل حمله على الانقطاع إلا إذا صرح بالسماع، وهكذا يكون كلام الصيرفي موافقا للإجماع الذي حكاه ابن عبد البر، واحتج ابن الصلاح لذلك أن هذا الراوي إذا لم يكن قد سمع هذا الخبر ممن حدث عنه بصيغة موهمة، ولم يذكر الوساطة بينهما، عُذَّ مدلسا في هذه

⁵⁷ الخليلي أبو يعلى، الإرشاد، (1/347).

⁵⁸ الحاكم أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث، ص 109.

⁵⁹ معرفة أنواع علم الحديث، ص 65.

⁶⁰ التمهيد، (1/203).

⁶¹ ينظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص 117.

⁶² معرفة أنواع علم الحديث، ص 65.

⁶³ معرفة أنواع علم الحديث، ص 65.

الحالة، لأنه يكون قد حدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، وهذا من تدليس الإسناد، وعلى هذا يكون الحمل على السماع فيمن لم يعرف بالتدليس، وليس بإطلاق⁶⁴.

التعقب: تعقب ابن رشيد ابن الصلاح في قوله: "لأنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الوساطة بينهما مدلسا"⁶⁵، وذكر أن أقواما عنعنوا فعدوا مرسلين لا مدلسين، فإذا لم يفهم منه الإيهام عُذَّ مرسلا، وإذا أبهم فأوهم عُذَّ مدلسا، فقال: "... فإن هذا لا يلزم، لإمكان وسط بينهما وهو كونه مرسلا، فليس بمجرد العننة من غير ذكر الوساطة يعد مدلسا"⁶⁶، أي أنه لا يلزم من إطلاق الرواية عمن روى عنه من غير ذكر الوساطة أن يكون مدلسا، فإنه يمكن إطلاق الرواية عمن روى عنه مع وجود الوساطة ويكون مرسلا لا مدلسا، فليس بمجرد الرواية بالعننة يكون هذا الراوي مدلسا إذ قد يكون مرسلا، واحتج ابن رشيد بما ذكره الإمام مسلم: "...أن الأئمة الذين نقلوا الأخبار كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالا، ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارة ينشطون فيها فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا"⁶⁷.

مناقشة التعقب: قد سبق القول أن ابن الصلاح هنا يقرّر أن رواية الراوي بالعننة عمن له سماع منه، محمولة على السماع، بشرط البراءة من التدليس، لأنه إذا حدث عنه بما لم يسمعه منه، ولم يذكر الوساطة بينهما كان مدلسا، فابن الصلاح قيد وصفه بالتدليس إذا كان لم يسمع منه ذلك الخبر، ولم يذكر الوساطة، وأما إذا ذكر الوساطة ولو في طريق آخر لم يكن مدلسا، وكلام الإمام مسلم الذي احتج به ابن رشيد من "أن الأئمة الذين نقلوا الأخبار..."، لا يعارض ما قرّره ابن الصلاح هنا، لأن ابن الصلاح حكم عليه بالتدليس في حال عدم ذكره للوساطة مطلقا، فيكون قد أوهم في هذه الحالة أنه سمع منه ما لم يسمعه، ومتى ذكر الوساطة انتفى عنه وصف التدليس، وكذلك إذا روى عمن لم يدركه بالعننة يكون مرسلا أيضا، لأنه ظاهر الانقطاع فلا يلتبس، ومثله إذا روى بالعننة عمن أدركه ولم يسمع منه، ولكنه صرح بالوساطة في طريق آخر، فيكون الطريق الذي لم يذكر فيه الوساطة إرسالا أيضا، لا تدليسا، لأنه قد صرح بالوساطة في طريق أخرى فلم يقصد الإيهام، وتحمل الطريق التي لم يذكر فيها الوساطة، إما أنه حدث بها على سبيل المذاكرة، والمذاكرة يتسمح فيها ما لا يتسمح في التحديث كما هو معروف، أو

⁶⁴ معرفة أنواع علم الحديث، ص 65.

⁶⁵ معرفة أنواع علم الحديث، ص 65.

⁶⁶ السنن الأبين، ص 66.

⁶⁷ السنن الأبين، ص 66.

تكون هذه الرواية من قبيل أوهام الرواة عنه، وأما إذا لم يذكر الواسطة مطلقاً، فهذه الحالة فيها إيهام بالسمع فيكون مدلساً، لا مرسلاً، لأن من صور التدليس رواية المعاصر عمن لم يلقه بصيغة موهمة كالعننة، ومثله أيضاً إذا كان لهذا الراوي سماع ممن حدث عنه، وروى عنه بالعننة خبراً لم يسمعه منه، هنا اشترط ابن الصلاح ذكر الواسطة، وإلا كان مدلساً، لأن من صور التدليس رواية الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه، بصيغة موهمة للسمع، والعننة صيغة موهمة للسمع كما هو معلوم، فابن الصلاح هنا يريد بيان متى تحمل العننة على الاتصال، ومتى تحمل على الانقطاع، وليس بيان التفرقة بين التدليس والإرسال فلا يرد عليه اعتراض ابن رشيد، والله أعلم.

وأما قول ابن الصلاح: "والظاهر السلامة من وصمة التدليس"، أراد تقييد كلام الصيرفي حتى يكون موافقاً لكلام ابن عبد البر في اشتراط حمل عننة الراوي عمن قد سمع منه على الاتصال، لأن الإمام الصيرفي لم يذكر شرط السلامة من التدليس، فبين ابن الصلاح أن الظاهر بشرط السلامة من التدليس كما اشترطه ابن عبد البر، وليس كما فهم ابن رشيد أن ابن الصلاح استشعر التناقض فاحترس بهذه العبارة، فابن الصلاح كلامه واضح لا تناقض فيه ولا يحتاج إلى احتراس، والله أعلم.

4. الخاتمة:

يمكن تلخيص نتائج هذا البحث فيما يلي:

- ابن رشيد حافظ كبير، يظهر في كثرة تناقل العلماء لكلامه.
- تميز الإمام ابن رشيد بحاسة النقد وذلك يظهر من خلال اعتنائه بمقدمة ابن الصلاح وتبعه لكلام ابن الصلاح والاعتراض عليه في بعض المسائل وبيان الصواب فيها حسب اجتهاده.
- الغرض من التعقبات هو تصحيح الخطأ وليس الخط من قدر صاحبه، وهذ دأب العلماء الراسخين.
- ليس بالضرورة أن يكون الصواب مع المتعقب، فقد يكون مخطئاً في تعقبه فيأتي من يتعقبه.
- اتسم الإمام ابن رشيد بأدب المناقشة في اعتراضاته على ابن الصلاح، فبين ما يراه صواباً بالأدلة بحسب اجتهاده.

- لم يوفق الحافظ ابن رشيد في التعقبات التي شملتها الدراسة، وكان الصواب فيها مع ابن الصلاح.
- الصواب ما نقله ابن الصلاح في تعريف الخطابي للحسن في خطبة كتابه معالم السنن، وهو في النسخ الصحيحة المعتمدة المسموعة بعبارة (واشتهر رجاله) وليس (واستقر) كما ذكر ابن رشيد.

- ما ذهب إليه ابن الصلاح في سكوت أبي داود من أن الحديث إذا لم ينص عليه أبو داود بضعف، ولا نص عليه غيره بصحة، فهو حسن عند أبي داود هو الأرجح، بخلاف ما قرره ابن رشيد
- الراجح أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بصيغة موهمة للسمع تعتبر من تدليس الإسناد، لما فيها من الإيهام. وأن رواية الراوي بالنعنة عمن له سماع منه، محمولة على السماع، بشرط البراءة من التدليس كما قرره ابن الصلاح.
- ترجيح كثير من أهل العلم لاختيارات ابن الصلاح تدل على تمكن الإمام ابن الصلاح من هذا العلم.
- أغلب تعقبات ابن رشيد على ابن الصلاح من اختياراته واجتهاده، وفي بعضها يكون ناقلاً عن غيره.

5. قائمة المراجع:

- ابن الصلاح، (1406هـ-1986م)، معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر - بيروت.
- ابن العماد الحنبلي، (ط1، 1406-1986م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت.
- ابن الملقن، سراج الدين، (ط1، 1413هـ)، المقنع في علوم الحديث، سراج الدين تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية.
- ابن حبان، (ط1، 1420هـ-2000م)، كتاب المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبد المجيد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- ابن حجر العسقلاني، (ط1، 1404هـ-1984م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.
- ابن حجر العسقلاني، (ط2، 1392هـ-1982م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد - الهند.
- ابن خلكان، (د ت) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
- ابن رشيد السبتي، (ط1، 1417هـ)، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، تحقيق صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

- ابن سيد الناس، (ط1، 1409هـ)، النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- ابن عبد البر القرطبي، (ط1، 1439هـ-2017)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق بشار عواد وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن.
- ابن معين يحي، (ط1، 1399هـ-1979م)، التاريخ (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.
- أحمد حدادي، (1424هـ-2003م)، رحلة ابن رشيد السبتي لابن رشيد السبتي، دراسة وتحليل، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.
- الأنباسي، برهان الدين أبو إسحاق، (ط1، 1418هـ-1998م)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد.
- الأزهرى، أحمد ابن إبراهيم العجمي، (ط1، 1432هـ-2011م)، ذيل لب الباب في تحرير الأنساب، تحقيق شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة - اليمن.
- الترمذي، أبو عيسى، (ط1، 1409هـ)، العلل الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، مكتبة النهضة العربية - بيروت.
- الحاكم، أبو عبد الله، (ط2، 1397هـ-1977م)، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر، (ط1، 1357هـ)، الكفاية في علم الرواية، صححه أبو عبد الله السورقي، قابله إبراهيم حمدي، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن.
- الخليلي، أبو يعلى، (ط1، 1409هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد - الرياض.
- الذهبي شمس الدين، (ط3، 1405هـ-1985)، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- الزبيدي مرتضى، (د ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.

- الزركشي، بدر الدين، (ط1، 1419هـ-1998م)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد، أضواء السلف-الرياض.
- الزركلي، خير الدين، (ط15، 2002م)، الأعلام، دار العلم للملايين.
- السخاوي شمس الدين، (د ت)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- السخاوي، (ط1، 1424هـ-2003م)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر.
- العراقي، زين الدين، (ط1، 1389هـ-1969م)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- العلائي، صلاح الدين، (ط2، 1407هـ-1986م)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب- بيروت.
- الفسوي أبو يوسف يعقوب، (ط1، 1393هـ-1974م)، المعرفة والتاريخ، (رواية ابن درستويه)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد.